الأمم المتحدة

A/62/227

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2007
Arabic
Original: French

**الدورة الثانية والستون**

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

# حماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير ممثله المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، وولتر كيلين، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٨/٦٠ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٥.

* A/62/150.

060907 060907 07-45744 (A)

# تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا

موجز

في هذا التقرير الثالث المقدم من ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا عملا بقرار الجمعية العام ١٦٨/٦٠، يعرض ممثل الأمين العام أهم الأنشطة التي تم الاضطلاع بها من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى تموز/ يوليه ٢٠٠٧. وخلال هذه الفترة كان ممثل الأمين العام قد واصل على نحو نشط الحوار مع الحكومات من خلال بعثات وزيارات عمل وعدة أنشطة متابعة. وواصل أيضا جهوده التعاونية مع المنظمات الإقليمية التي تقدم دعما كبيرا لتطوير الإطار المعياري لحماية حقوق الإنسان للمشردين. وواصل ممثل الأمين العام، عملا بالولاية التي أنيطت به، أنشطته مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمساعدتها على زيادة مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين في أنشطتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولى الممثل اهتماما خاصا للصلة بين حالات التشرد الداخلي وعمليات السلام، ولا سيما فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة للمشردين تشكِّل ضمانا لمواصلة جهود توطيد السلام.

وأخيرا، وعلى نحو ما جرت به العادة، يوجه الممثل مجموعة من التوصيات إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية بإدارة المسائل المتعلقة بالتشرد الداخلي بدءا بالحكومات باعتبارها تقع عليها، وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحالات التشريد الداخلي، مسؤولية مساعدة وحماية المشردين في الأراضي الخاضعة لولاياتها الإقليمية.

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - مقدمة | ١-٢ | ٤ |
| ثانيا - الأنشطة التي قام بها ممثل الأمين العام في إطار تنفيذ ولايته | ٣-٦٨ | ٤ |
| ألف - الحوار مع الحكومات | ٥-٣٨ | ٤ |
| ١ - البعثات إلى البلدان | ٦-٩ | ٥ |
| ٢ - زيارات العمل وأنشطة المتابعة | ١٠-٣٢ | ٦ |
| ٣ - البعثات المقبلة | ٣٣-٣٤ | ١٣ |
| ٤ - التدخلات الأخرى | ٣٥-٣٨ | ١٤ |
| باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية | ٣٩-٤٧ | ١٥ |
| ١ - أفريقيا | ٤٠-٤٤ | ١٥ |
| ٢ - الأمريكتان | ٤٥-٤٦ | ١٧ |
| ٣ - أوروبا | ٤٧ | ١٧ |
| جيم - تعميم مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين داخلياً في أنشطة جميع الكيانات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة | ٤٨-٦١ | ١٧ |
| ١ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية | ٤٩ | ١٨ |
| ٢ - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات | ٥٠-٥١ | ١٨ |
| ٣ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | ٥٢-٥٤ | ١٨ |
| ٤ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان | ٥٥-٥٧ | ١٩ |
| ٥ - لجنة بناء السلام | ٥٨-٦١ | ١٩ |
| دال - أنشطة تعزيز القدرات والأعمال البحثية | ٦٢-٦٨ | ٢٠ |
| ١ - تعزيز القدرات | ٦٢-٦٤ | ٢٠ |
| ٢ - الأعمال البحثية | ٦٥-٦٨ | ٢١ |
| ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات | ٦٩-٧٤ | ٢٢ |

## أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٨/٦٠ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٥، هو التقرير الثالث الذي يقدمه السيد والتر كيلين منذ أن عيِّن في منصب ممثل الأمين العام المعني بحقوق المشردين داخليا.

٢ – ويعرض التقرير، من ناحية، ما قام به الممثل خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧ من أنشطة في إطار تنفيذ ولايته. وكان الممثل واصل بنشاط جريا على عادته في السنوات السابقة الحوار مع الحكومات وكذلك مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للعمل سويا لزيادة مراعاة حقوق المشردين في أنشطتها. ومن ناحية أخرى، يعرض الممثل كالمعتاد عددا من الاستنتاجات والتوصيات الموجهة إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

## ثانيا – الأنشطة التي قام بها ممثل الأمين العام في إطار تنفيذ ولايته

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم الممثل تقريره العام إلى مجلس حقوق الإنسان. وقدم أيضا في تلك المناسبة تقريرين وضعهما في أعقاب بعثتين قام بهما إلى كوت ديفوار وكولومبيا. وأعقب تقديم التقارير في الدورة الرابعة للمجلس، حوار تفاعلي بين الدول والمنظمات غير الحكومية. وقام ممثل الأمين العام ببعثة إلى إسرائيل ولبنان بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق. وكان التقرير المتعلق بتلك البعثة (A/HRC/2/7) قد عرض خلال الدورة الثانية للمجلس، وهو يحلل خاصة حالة المشردين جراء الصراع الذي اندلع في صيف عام ٢٠٠٦.

٤ – ويواصل الممثل تنفيذ ولايته مركِّزا على إقامة حوار منتظم ومفتوح مع الحكومات. وهويعمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتوصل معا إلى صيغة تمكِّنها من زيادة مراعاة حقوق المشردين في أنشطتها.

### ألف – الحوار مع الحكومات

٥ – عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٦/٢٠٠٥. وفي ضوء المبدأ ٣ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق) الذي يشير إلى أن

السلطات الوطنية هي التي يقع على عاتقها، في المقام الأول واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا، يواصل الممثل الاهتمام بوجه خاص بالحوار مع السلطات الحكومية. وهذا الحوار، الذي يريده الممثل مفتوحا وبنّاء، يستند أساسا إلى القيام ببعثات إلى البلدان؛ وتلك أفضل وسيلة للاطلاع على الحقائق في عين المكان وبذلك تتسنى مناقشتها مع السلطات الوطنية مناقشة ملموسة ومتعمقة. ثم إنه وحرصا على معاضدة الدول في إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها المشردون، يقوم الممثل بزيارات عمل وبأنشطة لمتابعة البعثات التي سبق أن قام به هو نفسه أو قام بها سلفه.

## ١ - البعثات إلى البلدان

جمهورية أفريقيا الوسطى

٦ - بدعوة من الحكومة، قام الممثل بزيارة رسمية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي زيارته إلى بانغي حيث اجتمع مع رئيس الجمهورية، وممثلي الوزارات المعنية والمجتمع الدولي، زار الممثل مقاطعتي أوهام وأوهام بندي في شمال غرب البلد حيث تحادث مع السلطات الحكومية وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية فضلا عن عدد كبير من المشردين داخليا[(١)].

٧ - ولاحظ الممثل أن عددا كبيرا من المشردين داخليا الذين أحرقت قوات الأمن قراهم اضطروا إلى اللجوء إلى الأدغال في ظروف صعبة جدا وهو يخشى أن هذه الأزمة الخطيرة التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى ستؤدي بسرعة إلى أزمة إنسانية تخرج عن نطاق السيطرة. وهو يرى أن نبذ العنف والتصدي للإفلات من العقاب السائد في البلد والالتزام بالدخول في حوار بنّاء هي السبل الوحيدة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يعاني منها المشردون داخليا بسبب الصراع الحالي الدائر في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق، يدعو الممثل جميع الأطراف الفاعلة إلى أن تحترم بدقة التزاماتها بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق ويطلب من المنظمات الانسانية أن تعاضد البلد في جهوده التي يبذلها لتلبية الاحتياجات اللازمة لمساعدة المشردين داخليا وحمايتهم. وأخير، فهو إذ يعي أن إيجاد حل دائم لهذه الأزمة لن يتوفر ما لم تعالج المسائل الأساسية المتسببة في تخلف تنمية وتهميش بعض القطاعات السكانية، يدعو المانحين إلى الشروع، دون إبطاء وعلى أساس طوعي، في برنامج إنمائي طموح في شمال البلد.

(١) التقرير المتعلق بهذه المهمة سينظر فيه قريبا داخل مجلس حقوق الإنسان.

أذربيجان

٨ - بدعوة من السلطات، قام الممثل بزيارة رسمية إلى أذربيجان في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لتقييم حالة التشرد الداخلي السائدة في البلد، واستعرض التدابير التي اتخذت لمعالجة هذه المسألة. وخلال هذه الزيارة، اجتمع الممثل مع رئيس الجمهورية، ومساعد رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الوطنية المعنية بالمساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين، ومع سائر المسؤولين المعنيين، وزار باكو، وسمغايت، وبلاسوفار، وإميشلي وسابراباد[٢].

٩ - وفي أعقاب هذه الزيارة، ذكر الممثل أن أذربيجان تعيش حالة خطيرة من حالات التشرد الداخلي. وهو يرى أنه منذ الزيارة التي قام بها سلفه في عام ١٩٩٨، هناك تقدم حقيقي قد أحرز في مجال الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمشردين داخليا. وأشار الممثل بوجه خاص إلى أنه تم أخيرا إغلاق عدد من أكثر المخيمات تردِّيا وأن مساكن جديدة قد تم بناؤها في المناطق الريفية مما مكن المشردين من حياة كريمة. وشجع الممثل الحكومة على أن تواصل جهودها في هذا المجال خاصة بالنظر إلى حالة الآلاف من المشردين داخليا الذين يعيشون داخل المناطق الحضرية في مساكن جماعية في ظروف صعبة إلى أقصى حد. وقال في معرض إشارته إلى الصعوبات التي يواجهها المشردون فيما يتعلق بمصادر الرزق، إنه يحث الحكومة على أن تتصدى على سبيل الأولوية لهذه المسألة بأن تعزز خاصة البرامج الرامية إلى زيادة قدرتهم على الاكتفاء الذاتي وتمكينهم من فرصة استعادة دورهم كعناصر نشطة ومنتجة في مجتمعاتهم.

## ٢ - زيارات العمل وأنشطة المتابعة

تركيا

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الحوار البنّاء الذي يجريه مع سلطات هذا البلد منذ زيارات العمل التي قام بها في عام ٢٠٠٥.

١١ - وفي هذا السياق، شارك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في إطلاق خطة عمل إقليم وان المتعلقة بالتدابير المتخذة حيال المشردين في شرق وجنوب شرق الأناضول. وخطة العمل هذه، التي تراعي بعض التوصيات التي كان الممثل قد قدمها سابقا، تقدّم استراتيجيات من شأنها أن تحسّن الظروف المعيشية والإدماج الاجتماعي للمشردين في ذلك الإقليم. وشجّع الممثل بقوة مكتب حاكم وان على مواصلة جهوده وتنفيذ خطة العمل؛ كما أوصى

(٢) التقرير المتعلق بهذه المهمة سينظر فيه قريبا داخل مجلس حقوق الإنسان.

الحكومة التركية بتقديم المساعدة إلى حاكم وان وبدعم المبادرات المماثلة التي يمكن أن تُتخذ في مناطق أخرى.

١٢ - وبدعوة من الحكومة، قام الممثل بزيارة أخرى إلى تركيا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للمشاركة في تقديم عرض عام لنتائج الدراسة التي أجراها، بناء على طلب السلطات، معهد الدراسات الديمغرافية التابع لجامعة حاجتبي حول الهجرة والسكان المشردين داخليا. وكان الهدف من هذه الدراسة يكمن في تقييم حجم ظاهرة التشرد الداخلي، وتكوين فكرة عن حالة الأشخاص الذين عادوا إلى ديارهم وأولئك الذين لا يزالون مشرّدين، والحصول على معلومات حول خياراتهم المستقبلية. وحسب الاستنتاجات التي توصّلت إليها هذه الدراسة، ترك قرابة مليون شخص الأقاليم الواقعة في جنوب شرق الأناضول والبالغ عددها ١٤ إقليما بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، عاد منهم بين ١٠ و ١٢ في المائة إلى ديارهم[٣]. وفي تلك المناسبة، أدلى الممثل ببيان أعرب فيه عن ارتياحه لإجراء هذه الدراسة التي تشكّل قاعدة جيدة للعمل تساعد الحكومة في عملية التخطيط للبرامج والاستراتيجيات التي من شأنها المساعدة على مواجهة التحديات المتمثلة في البحث عن حلول مستدامة للمشردين داخليا.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه هذه الدراسة ومفاده أن خُمس الأشخاص المعنيين فقط تقدموا، خلال الفترة الزمنية المحددة، بطلب تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء تشرّدهم[٤]، اقترح الممثل على وزير الداخلية تمديد المهلة. ويشيد الممثل بالقرار الذي اتخذته الحكومة بتمديد مهلة تقديم طلبات التعويض لمدة سنة إضافية، وهو يدعو السلطات إلى القيام بحملة توعية تشرح الإجراءات التي يتعيّن اتّباعها، وأنواع الأضرار التي قد تستحق تعويضا، وطبيعة الأدلّة التي يتعيّن تقديمها وحجم التعويض الممكن. ويرحّب الممثل أيضا، مع التقدير، بإنشاء أمانة داخل وزارة الداخلية مكلّفة بتنسيق تنفيذ قانون التعويض مع وضع خطط عمل للمشردين وبرنامج العودة. ويحيّي المبادرة التي اضطلعت بها أمانة التنسيق والتي تكمن في وضع مصفوفة تكفل اتساقا أكبر بين مختلف الأقاليم المعنية فيما يتعلق بحجم التعويضات المرصودة لها. ويهيب بالسلطات أن تدعم على سبيل الأولوية الجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين استجابة تركيا لمسائل التشرّد الداخلي.

---

(٣) حسب نتائج هذه الدراسة فإن عدد الأشخاص الذين تركوا أقاليم جنوب شرق الأناضول البالغ عددها ١٤، لأسباب أمنية بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠٠٥، يتراوح بين ٦٨٠ ٩٥٣ و ٢٠٠ ٢٠١ ١ شخص، عاد منهم بين ١٠,٩ و ١٢,١ لمائة إلى ديارهم منذ ذلك الوقت.

(٤) كان قانون عام ٢٠٠٤ يسمح للأشخاص المشرّدين بأن يتقدموا، حتى بداية عام ٢٠٠٧، بطلب تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جرّاء تشردهم.

ويشكّل توفير الموارد الكافية جانبا يتّسم بأهمية خاصة في إطار الجهود التي تُبذل حاليا لوضع خطط عمل في الأقاليم المتضررة، على إثر نجاح خطة العمل في إقليم وان التي تشكّل بداية تنفيذها تقدّما مشجّعا نظرا للنهج التشاركي والشامل المعتمد.

جورجيا

١٤ - زار الممثل جورجيا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بناء على دعوة السلطات، حيث قام بمتابعة المهمة التي اضطلع بها في هذا البلد العام الماضي. وخلال إقامته، شارك في تقديم عرض عام لمشروع استراتيجية شاملة لمجابهة المشاكل المرتبطة بالتشرّد الداخلي في ذلك البلد.

١٥ - وفي رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجّهة إلى السلطات الجورجية، رحّب الممثل مع التقدير بالمبادرة التي اضطلعت بها الحكومة والمتمثّلة في اعتماد تلك الاستراتيجية. وأشار إلى أن تلك الاستراتيجية تقوم على القانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرّد الداخلي، وأن مبدأي حق العودة والحق في إعادة الإدماج يشكلان محور ذلك المشروع. كما لاحظ الممثل مشاركة السلطات في وضع حد لتهميش المشردين داخليا، والإرادة التي جرى الإعراب عنها لتحسين ظروفهم المعيشية ولا سيما فيما يتعلّق بالمأوى والتعليم والصحة والعمل. وأكّد، علاوة على ذلك، أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تستمر في التعاون الوثيق لافتا إلى ضرورة تقديم دعم قوي من جانب المانحين. ويرحّب الممثل بأنه، منذ تاريخ الرسالة الأخيرة التي وجّهها، جرى إقرار الاستراتيجية، كما يجري وضع برنامج عمل لتنفيذها سيُعتمد في القريب العاجل.

أرمينيا

١٦ - بناء على دعوة من حكومة أرمينيا، قام الممثل بزيارة عمل إلى هذا البلد في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وكمتابعة للزيارة التي قام بها سلفه فرانسيس دينغ في عام ٢٠٠١. وأجرى الممثل، خلال إقامته في البلد، محادثات مع رئيس الوزراء وكبار الموظفين المعنيين بالمسائل المرتبطة بالتشرد الداخلي وكذلك مع ممثلي المنظمات الدولية وغير الحكومية. وعلاوة على الزيارة التي قام بها إلى يرفان، زار أيضا تشامباراك في إقليم غيقاركونيك.

١٧ - وفي أرمينيا، يعود أصل مسألة المشردين داخليا إلى الصراع بين هذا البلد وأذربيجان من ناحية، وإلى الكوارث الطبيعية من ناحية أخرى. ويُقدّر أن عدد المشردين داخليا نتيجة

الصراع بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٤ يبلغ ٠٠٠ ٧٢ شخص[٥] و ٦٤٧ ٦٥ أسرة[٦]. وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، فقد أجبرت الهزة الأرضية التي ضربت المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ حوالي ٠٠٠ ١٠٠ شخص على الفرار من منازلهم.

١٨ - وحسب تحقيق أجراه مجلس اللاجئين النرويجي ووزارة شؤون الهجرة واللاجئين بناء على توصيات الممثل السابق للأمين العام، فإن ٣٩٩ ٨ شخصا من بين المشرّدين بسبب النزاع، لا يزالون كذلك، أي ما يقارب نسبة ١٠ في المائة من العدد الأصلي. ولاحظ الممثل خلال زياراته الميدانية، ولا سيما إلى بلدية تشامباراك، أن بعض المشرّدين يعيشون في حالات تبعث على القلق. ويفتقر عدد منهم إلى أي دخل ويعتمد كليا على برامج المساعدة الإنسانية التي تقدمها الحكومة.

١٩ - وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، يأسف الممثل لعدم توفر بيانات حديثة. ويشجّع السلطات على جمع البيانات في هذا المجال للتمكن من تحديد احتياجات المشردين ومواجهة مشاكلهم على نحو مناسب وتهيئة الظروف الكفيلة بإيجاد حلول مستدامة.

٢٠ - ويلاحظ الممثل أن إعادة الإدماج المحلي تشكل النهج المفضل في أرمينيا، التي تتسم بقدر كبير من التناسق الاجتماعي من الناحيتين الدينية والعرقية. لكنه يشير إلى أن هذا النهج أدى، في كثير من الأحيان، إلى عدم معالجة المسائل المرتبطة بالتشرد الداخلي كقضايا قائمة بذاتها. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لمساعدة فئات السكان الضعيفة، لم تنفذ السلطات الحكومية أي برنامج موجّه للمشردين تحديدا كما لم يجر اعتماد أي قانون يتعلق بهذا الموضوع المحدد. وهكذا، فإن برنامج تأهيل المناطق الحدودية الذي قُدّم إلى الممثل السابق في عام ٢٠٠١ لم يُنفذ قط. ولكن الممثل يرحّب بوضع وكالة الهجرة لبرنامج جديد من شأنه تيسير عودة المشردين من المناطق الحدودية إلى مناطقهم الأصلية. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم عودة ٠٠٥ ١ أُسر من خلال إصلاح المنازل وإعادة بنائها، وتقديم مساعدة غذائية وتوفير مبلغ مقطوع للأُسر المعنية الغرض منه تيسير البدء في أنشطة مدرة للدخل.

٢١ - ويعتبر الممثل أن أرمينيا تشكل حالة فريدة من نوعها إذ يمكنها تسوية الحالات المتبقية من التشرد الداخلي وبذلك تخرج من عداد البلدان التي عليها مواجهة مثل هذه الحالات. وفي هذا السياق، يدعو الحكومة إلى اعتماد برنامج بشأن عودة المشردين،

---

(٥) انظر تقرير الممثل السابق للأمين العام م. فرانسيس دينغ (E/CN.4/2001/5/Add.3).

(٦) مجلس اللاجئين النرويجي، دراسة مسحية، ١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

كما يدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذه. وقدم الممثل، في رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى السلطات في أرمينيا، مذكرة تتضمن استنتاجاته وتوصياته المفصّلة.

كوت ديفوار

٢٢ - شهدت كوت ديفوار، منذ التقرير الأخير الذي قدمه الممثل إلى الجمعية العامة، تطورات مهمة فتحت آفاقا جديدة أمام مواطنيها المشردين. ولهذا يرحب الممثل بالتوقيع على اتفاق واغادوغو بين الرئيس غباغبو والأمين العام للقوى الجديدة غيّوم سورو، ويشير على وجه الخصوص إلى أن هذا الاتفاق يذكر صراحة مصير المشردين في البلد وينص على وضع برنامج لمساعدة مشردي الحرب. وفي ٩ آذار/مارس كتب الممثل إلى رئيس الجمهورية والأمين العام للقوى الجديدة ليلفت انتباههما إلى النقاط التي تبدو له رئيسية في إطار عملية المصالحة الوطنية ألا وهي: مساعدة المشردين في استعادة أموالهم وممتلكاتهم، أو جبر الأضرار التي حلت بهم أو منحهم تعويضا مناسبا، وإيلاء أهمية خاصة لمسألة العقارات، وكفالة مشاركة المشردين في جميع مراحل العملية الانتخابية.

٢٣ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، توجه الممثل إلى كوت ديفوار بدعوة من حكومتها، في زيارة متابعة تهدف إلى الاطلاع الميداني على ما آلت إليه حالات التشرد الداخلي بعد التوقيع على اتفاق واغادوغو، ومتابعة الحوار مع السلطات وجميع الأطراف الفاعلة المعنية، وتحديد احتياجات المشردين وتقديم توصيات من أجل توفير المساعدة والحماية المناسبتين[٧]. وعلاوة على أبيدجان، زار الممثل كذلك مناطق غيغلو وبلوليكان وبواكي.

٢٤ - ووفقا للمعلومات التي أبلغ الممثل بها، فقد هدأ الوضع كثيرا وجرت فعلا بعض تحركات العودة التلقائية في شمال البلد وغربه. ولكن الممثل يؤكد استمرار وجود بعض التحديات الهامة فيما يتصل بحماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة الإنسانية لهم، كما يؤكد ضرورة التوصل إلى حلول عادلة ودائمة للمشردين لكي يدوم السلام. وفي الواقع فهو يعتبر أن عدم إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الأساسية مثل مشكلة تحديد الهوية أو قانون الأراضي الزراعية، قد يفضي إلى توترات جديدة يمكن أن تعرض عملية السلام للخطر.

٢٥ - وفيما يتعلق بضرورة استقرار البلد، يرحب الممثل بتحسن الوضع الأمني تحسنا كبيرا منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو، بالرغم من استمرار الإبلاغ عن وقوع بعض الحوادث

(٧) سافر الممثل في بعثة رسمية إلى كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتم النظر في التقرير (A/HRC/4/38/Add.2) المتعلق بتلك البعثة في الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان.

لا سيما في منطقة الثقة السابقة. ويشدد على الحاجة الملحّة لتوفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرات قوات إنفاذ القانون من أجل رفع مستوى حماية الأرواح والممتلكات. ويعرب الممثل عن قناعته بأن إعادة توزيع الإدارة، التي بدأت بحكام المقاطعات، ستساهم مساهمة مهمة في تحسين الحالة.

٢٦ - وفيما يتعلق بعملية عودة المشردين إلى مناطقهم، يرحب الممثل بالاستعداد الواضح الذي أبدته السلطات على أعلى المستويات، لتيسير عودة المشردين، وباستعداد مجتمعاتهم الأصلية لاستقبالهم من جديد. غير أن الممثل لاحظ خلال إقامته أن بعض القضايا تُطرح على نحو متشابه في جميع المناطق المعنية، مثل الحاجة إلى تواصل المساعدة في الفترة الانتقالية التي تتعلق بعملية العودة ككل، ولكن ثمة مشاكل محددة تطرح فيما يتعلق بغرب البلد وشماله.

٢٧ - ففي غرب البلد، يساور الممثل القلق إزاء التحديات التي يطرحها التشرد المتعاقب والتي كان قد أشار إليها من قبل في التقرير المتعلق ببعثته. فالمشردون القادمون من زو، الذين كانوا قد وجدوا ملاذهم في بلوليكين، غادروا المزارع التي كانوا يشغلونها ليتيحوا عودة السكان دون أن يتمكنوا هم من العودة إلى قراهم التي مازال مشردون آخرون يشغلونها، وبالتالي وجدوا أنفسهم في وضع صعب للغاية. ويهيب الممثل بالسلطات إلى إيلاء هذه الحالة أهمية خاصة وإيجاد حلول شاملة تتيح عودة المشردين بشكل متعاقب. وفضلا عن ذلك، أُبلغ الممثل بإبرام اتفاقات بين الأهالي والأشخاص القادمين من مناطق أخرى في البلد أو ذوي الأصول الأجنبية العائدين إلى مزارعهم، الهدف منها تيسير إعادة إدماج المشردين. ويرحب الممثل بكون هذه العلاقات التي تأخذ شكل ''قانون إدماج''، تقوم على تقاليد البلد مما سيتيح للسكان المعنيين التحكم بزمام العملية على أفضل وجه. إلا أن القلق يساوره من احتمال حدوث صراعات نتيجة لتلك الاتفاقات التي تكون في بعض الحالات غير متوازنة وتلقي بالعبء الأكبر من الالتزامات على كاهل الأشخاص العائدين إلى قراهم. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن تلك الاتفاقات لا تنصّ على آليات فيما يتعلق بحدوث خلافات بين الأشخاص الذين عادوا إلى أراضيهم وأوصيائهم، ويظهر أنها تتعارض أحيانا مع قانون الأراضي الزراعية، مما يزيد من الصعوبات في تطبيق هذا القانون. وفي هذا الصدد، دعا الممثل السلطات إلى كفالة أن تتفق المبادرات التي اتخذت لتيسير المصالحة بين المجتمعات المحلية، مع الحدود الدنيا لمعايير حقوق الإنسان والعدالة، وأن تحترم الحق في الكرامة للجميع.

٢٨ - وفيما يتعلق بالشمال، يعتقد الممثل أن العوائق التي تعترض العودة تتصل في جوهرها بحالة التهميش التي تتعرض لها المنطقة وتتجلى في معدلات بطالة مرتفعة، وغياب شبه كامل

للإدارة العامة، وزيادة طفيفة في معدلات الجريمة وكذلك وجود عدد كبير من الأملاك التي تم الاستيلاء عليها أو نهبها أو تدميرها. وتأكد له، على وجه الخصوص، تزايد فقر المشردين، لا سيما حالات البؤس الشديد التي تعيش فيه الجماعات الضعيفة جدا مثل النساء ربات الأسر أو المراهقات الأمهات، وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ خلال تحاوره مع الأشخاص المشردين، تزايد بعض التوترات بين المجتمعات المحلية.

٢٩ - ويذكّر الممثل بأن مسألة تحديد هوية المواطنين ومنحهم بطاقات هوية شخصية هي مسألة أساسية في عملية التطبيع في كوت ديفوار. ولاحظ باهتمام الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال لا سيما من أجل تعزيز النظام القضائي لكي يتمكن، بشكل مناسب، من مواجهة التحدي التي تفرضه المحاكم المتنقلة التي ينبغي عليها إصدار أحكام مكمِّلة. بيد أن الممثل يود الإشارة إلى أن هذا الإجراء قد يسبب صعوبات معينة للمشردين لأنه ينص على أن منح شهادة ميلاد يجب أن يجري في المكان الذي ولد فيه الشخص المعني. ويعرب الممثل عن قلقه بشكل خاص من احتمال عدم تمكن المشردين من ممارسة حقهم الانتخابي، في إطار العملية الانتخابية الجارية، ومن المشاركة في الشؤون العامة مثل بقية مواطني بلدهم. وأخيرا، يود الإشارة أيضا إلى مخاطر انعدام الجنسية التي يمكن أن تنجم عن عملية تحديد الهوية. ويهيب بالسلطات أن تواصل البحث عن حلول لهذه المشاكل ويوصي باتباع نهج إقليمي إزاء هذه المسائل.

٣٠ - وأحال الممثل إلى السلطات في رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه، استنتاجات وتوصيات مفصلة. وهو يدعو السلطات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لوضع الصيغة النهائية لخطة العمل التي أعدتها وزارة التضامن من أجل عودة الأشخاص المشردين، واعتمادها وتنفيذها دون تأخير. ويوصي المجتمع الدولي بمواصلة وضع ودعم برامج لصالح المشردين من خلال استمرار الحضور الميداني وتعزيزه في مناطق العودة إذا ما بدا ذلك ضروريا. ويذكّر الممثل الجهات المانحة بأهمية تقديم المعونة لعملية السلام من خلال مواصلة تقديم دعم هام للبرامج الموضوعة لصالح المشردين داخليا بغية دعم عملية العودة وكفالة استمرار الحضور الميداني للوكالات والمنظمات العاملة في هذا المجال.

نيبال

٣١ - في إطار مفاوضات السلام المعقودة في خريف عام ٢٠٠٦، كتب الممثل في تشرين الأول/أكتوبر إلى الحكومة الانتقالية في نيبال وإلى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للتأكيد على ضرورة مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين داخليا في هذه العملية. وذكّر الطرفين، على وجه الخصوص، بأن المشردين يجب أن يكون بمقدورهم أن يختاروا بحرية مكان استقرارهم

وأن يكون بمقدورهم المشاركة مثل باقي أبناء وطنهم في الانتخابات وأن يُستشاروا بشكل منتظم في المسائل التي تهمهم. وعلاوة على ذلك، أكد أهمية ضمان الأمن للعائدين إلى ديارهم، ولا سيما في المناطق النائية.

٣٢ - وأعرب ممثل الأمين العام عن ارتياحه لكون اتفاق السلام الشامل يتناول مصير المشردين داخليا، ولا سيما إشارته تحديدا إلى حق العودة للمشردين وحقهم في اختيار مكان استقرارهم وإعرابه عن رغبة الأطراف في إيجاد مناخ موات لتطبيع علاقاتها وللمصالحة. وعلاوة على ذلك، أنشأ الاتفاق لجنة وطنية للسلام وإعادة التأهيل تضطلع على وجه الخصوص بأنشطة تقديم المساعدات وإعادة التأهيل لفائدة المشردين بسبب الصراع[٨]. وبالمقابل، أبدى ممثل الأمين العام انشغاله بشأن المعلومات العديدة التي تصله عن العراقيل التي يواجهها الأشخاص العائدون، ولا سيما في المناطق النائية عن مراكز المقاطعات. وعلاوة على ذلك، سيساوره القلق بشأن التطورات الأخيرة في شرق تيراي، ولا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين أجبروا على الهرب بعد الأحداث.

### ٣ - البعثات المقبلة

٣٣ - في إطار أنشطة النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨، يتوقع الممثل أن يتوجه في كانون الأول/ديسمبر إلى سري لانكا، بناء على دعوة من حكومتها. كما تلقى دعوات من الاتحاد الروسي ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٤ - وإضافة إلى ذلك، بعث ممثل الأمين العام برسالة إلى السلطات الكينية والسودانية بشأن بعثتين محتملتين، ويأمل في أن يتمكن قريبا من تحديد موعد الزيارتين مع السلطات. ويود الممثل أن يؤكد أن زيارة السودان تشكل مبادرة مشتركة مع نظيره من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المقرر الخاص المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخليا في أفريقيا.

---

(٨) انظر على وجه الخصوص الفقرات ٥-٢-٤ و ٥-٢-٨ و ٧-٣-٣ من اتفاق السلام الشامل بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، الموقّع في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

## ٤ - التدخلات الأخرى

٣٥ - شارك الممثل، خلال الفترة قيد الاستعراض، في عمل فريق الخبراء[٩] الذي كلفه مجلس حقوق الإنسان بولاية ''العمل مع حكومة السودان ومع الآليات المناسبة من آليات حقوق الإنسان في الاتحاد الأفريقي والتشاور على نحو وثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الدارفوريين، لضمان المتابعة الفعالة والتشجيع على تنفيذ القرارات والتوصيات المتعلقة بدارفور التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان سابقاً، وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان، وكذلك للتشجيع على تنفيذ التوصيات ذات الصلة التي قدمتها آليات أخرى من آليات الأمم المتحدة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، على أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات السودان في هذا الصدد، ولضمان الاتساق بين هذه التوصيات، والمساهمة في رصد حالة حقوق الإنسان ميدانيا[١٠]''.

٣٦ - وبعد النظر في تقرير فريق الخبراء (A/HRC/5/6)، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة قرارا رحب فيه بالتقرير وطلب فيه إلى الفريق أن يواصل العمل لستة أشهر أخرى وأن يرفع تقريرا مستكملا إلى دورة المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وتقريرا نهائيا إلى الدورة التي تليها[١١].

٣٧ - وفي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل الماضي، دُعي الممثل للمشاركة في المؤتمر الدولي لمعالجة الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا في العراق وفي البلدان المجاورة الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. وذكر الممثل في بيانه أنه يود تسليط الضوء على بعض التحديات التي تطرحها حالة ما يقارب مليوني مشرد عراقي. وبالرغم من عدم وجود بيانات تفصيلية لتكوين فكرة دقيقة عن الصعوبات التي يواجهونها، يحتمل أن تكون حالتهم أكثر إثارة للقلق من حالة الأشخاص الذين لجأوا إلى بلدان أخرى، ذلك أنهم موجودون على مقربة من الصراع الذي تسبب في تشردهم، وفي العراق من الصعب جدا في الظروف الحالية تقديم مساعدات إنسانية كافية. وفيما يتعلق بالمشردين، أشار الممثل إلى أنه

---

(٩) يتألف الفريق من: السيدة راضيكا كومارسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح؛ والسيد فيليب ألستون، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا؛ والسيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛ والسيد والتر كالين، ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا؛ والسيد مانفريد نواك، المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والسيدة ياكين إرتورك، المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه.

(١٠) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٤ المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، الفقرة ٧.

(١١) انظر مشروع قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/5/L.6.

تقع على الحكومة مسؤولية حماية مواطنيها المشردين ومساعدتهم. وردا على بعض التقارير التي ذكرت أن ثمة قيودا تفرضها بعض المناطق على دخول المشردين إلى أراضيها، أكد الممثل أن هناك حقا أساسيا في الهرب من العنف داخل البلد كما هو وارد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي؛ وفي هذا الصدد، يدعو السلطات المحلية إلى كفالة عدم منع المشردين من مواصلة البحث عن الأمن والحماية داخل بلدهم. وبالرغم من أن ١ في المائة فقط من المشردين العراقيين يعيشون في مخيمات، فقد أعرب الممثل عن أمله في تذكير السلطات بأن الإيواء في مخيم ينبغي اعتباره آخر ما يُلجأ إليه، ولا سيما من حيث أنه يزيد المخاطر الأمنية على هذه الفئة السكانية الضعيفة في حالة تتسم بالعنف فيما بين الطوائف. وهو يشجع السلطات على أن تأخذ في اعتبارها التدابير البديلة وأن تسعى أولا إلى توفير المأوى داخل المجتمعات المحلية. وأخيرا، شجع الممثل المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، على تركيز جهوده على حالة المشردين في العراق وعلى تقديم دعمه للحكومة العراقية في هذا الصدد.

٣٨ - وبالإضافة إلى البلاغات الصحفية التي نشرت بعد البعثات والزيارات القطرية، أدلى الممثل ببيان يوم ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ عن تدهور الحالة في الصومال، وكان ذلك بالاشتراك مع ١١ خبيرا آخر معنيين بالإجراءات الخاصة، من بينهم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وفي هذا البيان الذي يشير إلى أثر الأعمال القتالية على السكان المدنيين، ولا سيما التسبب في حالات تشرد جديدة، دعا الخبراء جميع أطراف الصراع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

## باء - التعاون مع المنظمات الإقليمية

٣٩ - يولي الممثل أهمية كبرى للتعاون مع المنظمات الإقليمية التي تقدم دعما قويا لنشر المبادئ التوجيهية وتشارك في وضع الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان للمشردين. وخلال الأشهر الأخيرة، واصل حواره مع هذه المنظمات بهدف دعم جهودها من أجل زيادة مراعاة قضايا التشرد الداخلي ومن أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات التي تواجهها بلدانها الأعضاء في هذا الصدد.

### ١ - أفريقيا

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

٤٠ - خلال الدورة العادية الرابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (بنجول، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وجهت الدعوة إلى الممثل لتقديم عرض شدد فيه على أوجه

التضافر بين ولايته وولاية المقرر الخاص للجنة المعني باللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين في أفريقيا. وشدد أيضا على ضرورة زيادة التعاون بين الولايتين والقيام بأنشطة مشتركة من قبيل البعثات المشتركة، مثلا.

٤١ - ويواصل الممثل اتصالاته المنتظمة بنظيره الأفريقي ويأمل في أن يتمكن من الذهاب وإياه في زيارة إلى السودان قريبا من أجل تكوين فكرة عن حالة المشردين في دارفور وعن سير عمليات العودة في جنوب البلاد.

الاتحاد الأفريقي

٤٢ - تشرَّف الممثل بدعوته إلى المشاركة في اجتماع تشاوري نظمته إدارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي بشأن مشروع اتفاقية لحماية المشردين داخليا وتقديم المساعدات لهم. وضم هذا الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧ مجموعة من المنظمات الشريكة للاتحاد الأفريقي دُعيت لمناقشة هذا المشروع الذي هو مرحلة حاسمة في تطوير الإطار القانوني الإقليمي بشأن حماية الأشخاص المشردين وتقديم المساعدة لهم. وبالفعل، فإن المبادرة الأفريقية هي أول محاولة ترمي إلى توضيح مسؤوليات الدول والاتحاد الأفريقي تجاه الأشخاص المشردين في جميع أنحاء القارة.

٤٣ - وأشاد الممثل، في كلمته الافتتاحية، بالاتحاد الأفريقي على مبادرته والتزامه بتوفير حماية أفضل للمشردين داخليا وشدد على ضرورة وضع صك يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. كما أعرب عن ارتياحه لروح الانفتاح التي تتسم بها اللجنة التي عملت على إشراك جميع الفاعلين المعنيين في عملية التشاور، ولا سيما المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان للاجئين ولطالبي اللجوء والمشردين في أفريقيا، وكذلك مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في مجال التشرد الداخلي وأعضاء المجتمع المدني الدولي.

٤٤ - وخلال هذا الاجتماع التشاوري، نُوقش مشروع الاتفاقية بالتفصيل وقدمت اقتراحات لتحسينه. ويجدد الممثل الذي شارك بشكل نشط في المناقشات، تأكيد استعداده للعمل مع اللجنة على وضع هذا الصك الهام.

### ٢ - الأمريكتان

منظمة الدول الأمريكية

٤٥ - تم التشاور، هذه السنة أيضا، مع الممثل خلال المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية للقرار ((AG/RES.2277 (XXXVII 0/07) خلال دورتها العادية السابعة والثلاثين التي عقدت في بنما في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٤٦ - ويعرب الممثل، الذي يولي أهمية كبرى للحوار الذي شرع فيه منذ عدة سنوات مع منظومة البلدان الأمريكية ككل، عن ارتياحه على وجه الخصوص لكون القرار يحث الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي التي صاغها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا أساسا لخططها وسياساتها وبرامجها التي تدعم هؤلاء الأشخاص كما تدعم، وفقا لأحكام القانون الدولي، جهات منها المجتمعات المحلية للأهالي والمنحدرين من أصل أفريقي وذوي الاحتياجات الخاصة من أطفال ونساء ومسنين ومعوقين. وعلاوة على ذلك، يشير الممثل أيضا إلى أن القرار يدعو الدول إلى دمج المبادئ التوجيهية في قانونها الداخلي.

### ٣ - أوروبا

المجلس الأوروبي

٤٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ذهب الممثل إلى ستراسبورغ في إطار الحوار المستمر الذي يجريه مع المجلس الأوروبي. وبهذه المناسبة، اجتمع بالأمين العام ومفوض حقوق الإنسان وكذلك عدة أعضاء من أمانة المجلس، وبخاصة من يؤيدون أعمال اللجنة الأوروبية للتعاون القانوني واللجنة الأوروبية للمهاجرين. وخلال هذه الاجتماعات، نوقش العديد من مسائل الاهتمام المشترك ولا سيما تلك المتصلة بحالات التشرد المطول، والبحث عن حلول دائمة للمشردين وضرورة التعمق في بعض المواضيع من قبيل موضوع حقوق الاستعانة بالمشردين داخلياً واستئجارهم. وتم في جميع المقابلات التشديد على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الممثل والمجلس.

## جيم - تعميم مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين داخلياً في أنشطة جميع الكيانات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

٤٨ - وفقاً لطلب لجنة حقوق الإنسان، التي ترجوه في الفقرة ٢٣ من قرارها ٤٦/٢٠٠٥ أن يتصدى لمشاكل المشردين الداخليين المعقدة، ولا سيما بتعميم مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين في أنشطة كل الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، استمر الممثل خلال

الفترة قيد النظر في التحاور عن كثب مع مختلف الشركاء المعنيين. وفي هذا الإطار، ظل يولي أهمية خاصة للكيانات التي تُعنى مباشرة بقضايا المشردين داخلياً.

### ١ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

٤٩ - واصل الممثل عمله بتعاون وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكذلك مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بفضل المساعدة التي يقدمها على الخصوص موظف المكتب المكلف بدعم ولايته والذي يشارك في تحضير بعثات الممثل وزيارات العمل التي يقوم بها سواء من الناحية الفنية أو اللوجستية. وأعرب الممثل عن ارتياحه لتأكيدات الدعم من جانب المنسق الجديد للإغاثة في حالات الطوارئ.

### ٢ - اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

٥٠ - خلال الفترة المعنية شارك الممثل بنشاط في مناقشات اللجنة الدائمة المشتركة بين المنظمات، سواء على مستوى الممثلين الرئيسيين أو الفريق العامل. ويولي الممثل أهمية خاصة للتعاون مع اللجنة لأنها تشكل إطاراً متميزا للمناقشة سواء على المستوى المفاهيمي أو العملي لقضايا الحماية المتعلقة بالمشردين داخلياً.

٥١ - وعلى إثر جهود التشاور التي اضطلع بها الممثل، اعتمدت اللجنة هذا العام الإطار المفاهيمي المتعلق بالحلول الدائمة للمشردين[١٢]. ويقترح هذا الإطار المفاهيمي معايير تسمح بتحديد الظروف واللحظة التي يمكن فيها اعتبار أن حالة التشرد قد انتهت وأن المشردين لم يعودوا بحاجة إلى مساعدة أو حماية خاصة. وهو ينقسم إلى معايير موضوعية يجب استيفاؤها مسبقاً لاتخاذ القرار من جانب الأفراد، من قبيل سهولة الوصول إلى الخدمات الحكومية، وآليات التشاور مع الأفراد المعنيين، والوصول إلى معلومات موضوعية بشأن الأوضاع في محل الإقامة الجديد. أما الجزء الثاني لهذا الإطار المفاهيمي فيتضمن معايير تسمح بتحديد ما إذا تم التوصل إلى حل دائم.

### ٣ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٥٢ - واصل الممثل خلال الفترة قيد النظر تعاونه الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي له معها علاقات متميزة. ويتجلى هذا التعاون ليس فقط في استقبال الممثل من جانب الموظفين الذين يدعمون ولايته بل أيضاً في المؤازرة الكبيرة خلال تنظيم البعثات إلى

(١٢) انظر http://www3.brookings.edu/fp/projects/idp/2007_DurableSolutionsFrameWork.pdf.

البلدان وخلال الاضطلاع بها، واستحداث مواد التدريب ووجود حوار مستمر مع مختلف الموظفين سواء بشأن مسائل تتصل بحالة معينة أو بوضع السياسات.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، نظم الممثل هذا العام مع المفوضية حلقة عمل للتفكير في حالات التشرد المطول (انظر الفرع ''دال'' أعلاه).

٥٤ - ويشيد الممثل بالجهود التي تبذلها المفوضية للاضطلاع بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في إطار العمليات المشتركة بين المنظمات والتي تهدف إلى مواجهة حالات التشرد الداخلي. وهو يشجع المنظمة على الاستمرار على هذا المنوال مع التشديد على حماية المشردين داخلياً في جميع الحالات التي تقتضي ذلك.

## ٤ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥٥ - وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان سابقاً ٤٦/٢٠٠٥، لا يزال الممثل يتلقى مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المكلفة خاصة بشؤون أمانة مكتبه. وتتجلى هذه المساعدة ليس فقط في التحضير الفني واللوجستي للبعثات وزيارات العمل التي يقوم بها بل وأيضاً، بشكل أعم، في مساعدة تهم كل جوانب تنفيذ ولايته.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، بدأ الممثل أيضاً خلال الفترة قيد النظر في زيادة عمليات تبادل المعلومات مع مديريات المفوضية ووحداتها التشغيلية المختلفة بغية تكثيف التنسيق والتآزر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً.

٥٧ - وأخيراً، شاركت المفوضية هذا العام للمرة الأولى في تنظيم الدورة التدريبية بشأن التشرد الداخلي التي ينظمها الممثل كل عام في سان ريمو. وفي هذا السياق، تم إرسال موظف رفيع المستوى للانضمام إلى فريق المدربين وتمكن موظف آخر من المشاركة في الجلسات.

## ٥ - لجنة بناء السلام

٥٨ - في إطار البعثات وأنشطة المتابعة التي يقوم بها في بلدان من قبيل كوت ديفوار ونيبال والسودان وجورجيا والبوسنة والهرسك وصربيا، على سبيل الذكر لا الحصر، فكَّر الممثل في الصلة الوثيقة بين الحاجة إلى البحث عن حلول دائمة للمشردين وإعادة بناء السلام، والحكم في البلد. وفي ضوء هذا الاستنتاج، اتصل الممثل بأمانة لجنة بناء السلام بغية حثها على إدراج مسألة الحقوق الأساسية المشردين في مناقشاتها. وهكذا دُعي الممثل إلى الإدلاء ببيان أمام اللجنة في ٢ أيار/مايو الماضي إلى جانب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

٥٩ - وأبرز الممثل في بيانه أن البحث عن حلول دائمة للمشردين يكفل استدامة الجهود المبذولة لبناء السلام. ومن ثم، ينبغي أن يبدأ هذا البحث في أقرب وقت ممكن لتجنب الوصول إلى حالات تشرد مطول. وذكَّر بأن عمليات بناء السلام ضرورية للبحث عن حلول دائمة للمشردين؛ ولكن كذلك بأنه في غياب حلول دائمة، من المحتمل ألا تعمّر هذه العمليات طويل. وفي هذا السياق، ميز بين المشاكل التي يواجهها السكان بشكل عام والتي يمكن أيضاً أن تؤثر في المشردين، من قبيل المسائل المتصلة بالأمن، وبين المشاكل المتصلة بالتشرد تحديدا، ولا سيما ضرورة إيجاد حلول دائمة للمشردين أو إعادة الممتلكات التي تخلوا عنها عند فرارهم. واقترح أن تهتم اللجنة بكلا النوعين، مع إدراك أهميتهما للمشردين.

٦٠ - وكما أبرز الممثل، من الممكن أن تعرّض استدامة عملية إعادة السلام للخطر عندما لا تؤخذ احتياجات المشردين في الحسبان بشكل كافٍ، وبالخصوص ما يتعلق بالجوانب التالية: إعادة الأمن ونزع سلاح الجماعات المسلحة؛ وإعادة البناء وإعادة التأهيل في المجال الاقتصادي؛ وإعادة الممتلكات وحل المنازعات العقارية؛ والمصالحة، بما في ذلك تدابير مكافحة الإفلات من العقاب، والعدالة الانتقالية؛ والتحول السياسي وإنشاء هياكل ومؤسسات حكومية أكثر مسؤولية. لذلك لا بد أن تتخذ الحكومات المعنية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، التدابير اللازمة لضمان تمكن المشردين من الاستفادة بحلول دائمة في إطار أنشطتها الرامية إلى تعزيز السلام.

٦١ - وعمليات إعادة البناء وتعزيز السلام معقدة. ومن خلال إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة، يبيِّن المجتمع الدولي الأهمية التي يضفيها على مؤازرة الدول في اللحظات الحساسة بشكل خاص التي تمر بها في فترات ما بعد الصراع. وبالتركيز على ذلك، يتعهد المجتمع الدولي بمجابهة تحدي إعادة البناء في الفترة الانتقالية المحفوفة بالمخاطر، وذلك بغية تجنب الانتكاسات. ورغم الحاجة إلى أخذ عدة جوانب في الحسبان في إطار عمليات السلام، فإن الممثل يشدد على أن من المهم عدم إهمال احتياجات المشردين لأن ذلك قد يزعزع حتى الأسس التي تقوم عليها هذه العمليات.

## دال - أنشطة تعزيز القدرات والأعمال البحثية

### ١ - تعزيز القدرات

٦٢ - انطلاقاً من فكرة أن الترويج لحقوق الإنسان للمشردين وتعزيزها توجد في صميم الولاية التي عهدت إليه بها لجنة حقوق الإنسان السابقة، واصل الممثل هذا العام أيضاً التشديد على تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة المعنية بإدارة قضايا التشرد الداخلي.

٦٣ - وهكذا نظم هذا العام أيضاً، بالتعاون مع مشروع بروكينغز - برن، الدورتين التدريبيتين الثانية والثالثة بشأن التشرد الداخلي في معهد القانون الإنساني الدولي في سان ريمو (إيطاليا). وللمرة الأولى، فإن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي كانت حتى الآن ترسل خبيراً يُلقي أحد دروس الدورة التدريبية، انضمت إلى المشاركين في التنظيم، وذلك نزولاً عند طلب الممثل. وتتوجه هاتان الدورتان التدريبيتان، اللتان نظمتا على التوالي في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٦ وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى صانعي قرار سياسيين، ومشرعين ولكن أيضاً إلى ممثلين للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تتناول في عملها مسائل التشرد الداخلي، وذلك بهدف تيسير وتعزيز فهمهم للإطار القانوني والتشريعي المنطبق على مسائل التشرد وإتاحة حوار بين المشاركين بشأن التشريعات والتجارب الوطنية في هذا المجال.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، دُعي الممثل إلى غانا من ٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لعرض المبادئ التوجيهية والتوجيهات التشغيلية بشأن حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية في إطار تدريب نظمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

## ٢ - الأعمال البحثية

٦٥ - واصل الممثل، طوال الفترة المنصرمة، العمل في تعاون وثيق مع القائمين على مشروع بروكينغز - برن، وهو أحد مديريه. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لدليل التطبيق الوطني للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي الموجه إلى المشرعين والمديرين، الذي يعكف الممثل على إكماله بالتعاون مع القائمين على المشروع. والغرض من هذا الدليل، كما ورد في التقرير السابق إلى الجمعية العامة (انظر A/61/276)، هو أن يكون مرجعا للحكومات لدى وضع تنفيذ سياساتها وتشريعاتها المتعلقة بالتشرد الداخلي. وفي الوقت نفسه، يعمل القائمون على مشروع بروكينغز - برن على وضع قاعدة بيانات عن التشريعات والسياسات المتعلقة بالتشرد الداخلي.

٦٦ - وإضافة إلى ذلك، اكتملت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الدراسة التي طُلب في العام الماضي إجراؤها بشأن الأشخاص المشردين وعمليات السلام، وكان الممثل قد أشار إليها في التقرير نفسه، وستصدر قريبا. وهذه الدراسة، التي تستند في المقام الأول إلى حالات أربع (كولومبيا وجورجيا وسري لانكا والسودان)، تتناول بالتحليل سبل التصدي لمشاكل التشرد الداخلي في سياق اتفاقات السلام وفي إطار عمليات توطيده، والطرق التي يمكن بها للمشردين المشاركة في هذه العمليات بفعالية. وقد أُجريت مشاورات واسعة النطاق في نيويورك وجنيف مع ممثلي عدد من البعثات الدبلوماسية ومع خبراء عاملين في هذا المجال.

ويعتزم الممثل القيام، بالتعاون مع فريق دعم الوساطة التابع لإدارة الشؤون السياسية، بوضع دليل مخصص للوسطاء يتعلق بأفضل السبل لتناول مسائل التشرد الداخلي في إطار اتفاقات السلام.

٦٧ - وفيما يتعلق بالحالة في العراق، كان الممثل يود وضع عدة تقارير بشأن المشردين داخليا. وعلى هذا، فقد أصدر مشروع بروكينغز - برن دراسة أولى عن آثار تصاعد تيار التطرف في العراق على حالات التشرد الداخلي. وخلص التقرير إلى أن النسيج المجتمعي والديمغرافي في الكثير من المراكز الحضرية بدأ يتغير من جراء ظاهرة التشرد، وأن فرص حدوث حركات عودة واسعة النطاق محدودة، وأن ظاهرة التشرد تتميز بتنوع كبير. وينوي الممثل أن يطلب إجراء دراسة ثانية للمتابعة تتناول مسائل التشرد في العراق.

٦٨ - ويهتم الممثل أيضا بالمسائل المتعلقة بحالات التشرد الطويل الأجل، وقد نظم في هذا السياق، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومشروع بروكينغز - برن، حلقة عمل للنظر في هذه المسائل عُقدت في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وكان الممثل قد بادر بعقد حلقة العمل المذكورة بهدف تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين مساعدة المشردين وحمايتهم، مع التركيز على التوصل لحلول مستدامة. وأُعد تقريرٌ عن هذا الاجتماع تضمن توصيات تتعلق بمجالات الدعوة، وإصلاح قطاع المساعدة الإنسانية والتعاون بين المؤسسات، وأخرى تتصل بتطوير العمليات والبحوث.

## ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

**٦٩ - إن ظاهرة التشرد الداخلي، سواء نجمت عن كوارث طبيعية أو حالات نزاع أو بسبب مشاريع إنمائية كبرى، تمس اليوم عددا متزايدا من سكان العالم. فهناك في الوقت الحالي أكثر من ٢٤ مليون شخص يعانون من التشرد بسبب نزاعات احتدمت في بلدانهم، فضلا عن ملايين آخرين شُردوا لأسباب أخرى. وأغلب هؤلاء معرضون للخطر وحالتهم غير مستقرة. وينبغي على حكومات الدول المعنية ، في المقام الأول، ثم على المجتمع الدولي عموما تحمل مسؤولية هؤلاء المشردين وتقديم الدعم والحماية إليهم. ووفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا، ينبغي أن تشمل هذه الحماية كافة مراحل التشرد: أي في إطار تجنب وقوع حالات التشرد، وأثناء حدوثها، وكذلك عند البحث عن حلول دائمة، لا سيما في إطار عمليات السلام التالية للنزاع.**

**٧٠ - وفي الفترة قيد النظر، أولى الممثل عناية خاصة لمصير الأشخاص المشردين في إطار عمليات إحلال السلام وتوطيده. فقد قام بتوجيه رسائل إلى الأطراف المعنية لدى علمه**

بإجراء عمليات سلام في بلدان تواجه مشاكل التشرد الداخلي، وأعد وثيقة عن الصلات بين عمليات السلام وظاهرة التشرد الداخلي قدمها إلى لجنة بناء السلام، وواصل بشكل أعم الحوار مع الحكومات وجميع الأطراف الفاعلة المعنية، لا سيما كيانات منظومة الأمم المتحدة، كي يتسنى له الاستمرار في توعيتها بهذه المسائل والتعاون معها للتوصل إلى حلول مستدامة وعادلة للأشخاص المشردين بفعل النزاعات المسلحة. ويرى الممثل أن هناك بعض المؤشرات المشجعة للغاية منها إدراج مسألة التشرد الداخلي تحديدا في إطار اتفاقات السلام، إلا أنه يشدد على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في هذا المجال.

٧١ - وفي هذا السياق، يود الممثل أن يوصي الحكومات بما يلي:

(أ) وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تشمل جميع مراحل التشرد وهي الوقاية أثناء التشرد، وتقديم الحماية أثناء تلك الفترة، والبحث عن حلول دائمة؛ على أن تتفق هذه السياسات والاستراتيجيات مع المبادئ التوجيهية؛

(ب) في البلدان التي قامت بالفعل بوضع مثل هذه الاستراتيجيات، اتخاذ التدابير اللازمة، لا سيما المالية منها، من أجل كفالة التنفيذ الفعال للاستراتيجيات؛

(ج) في البلدان التي قام الممثل بزيارة رسمية إليها، اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق التوصيات التي أبداها؛

(د) في إطار عمليات السلام التي تشارك فيها الحكومات، كفالة مراعاة الاحتياجات الخاصة للمشردين والحقوق الأساسية الواجبة لهم، لا سيما ما يتعلق منها بحرية اختيار العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، أو البقاء في المكان الذي ارتحلوا إليه، أو الاستقرار في أي بلد آخر من بلدان المنطقة؛

(هـ) في حالة إيواء الحكومات لأشخاص مشردين داخليا في أراضيها الإقليمية، كفالة إيجاد وتأمين مناخ موات اقتصاديا واجتماعيا لعودة الأشخاص المشردين بأمان وكرامة؛ وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالملكية؛ وفي كافة مراحل العملية، التشاور مع المشردين في جميع المسائل التي تخصهم؛

(و) إيلاء اهتمام خاص لمسائل المصالحة بين المجتمعات و "العودة إلى العيش معا" لكي تصبح عودة المشردين دائمة ويتسنى إحلال سلام مستدام؛

(ز) كفالة المشاركة الكاملة والتامة للمشردين في التحول السياسي الذي يصاحب عمليات السلام ، تجنبا لخلق بؤر توتر جديدة تنشأ عن تهميش فئة من الفئات السكانية.

٧٢ - وفي السياق نفسه، يود الممثل أن يوصي المنظمات الإقليمية بما يلي:

(أ) مواصلة العمل على توفير حماية أفضل للمشردين داخليا عن طريق الترويج لنهج متمايز يستند إلى السمات الخاصة للمناطق المختلفة؛

(ب) مواصلة القيام، على صعيد تلك المنظمات، بوضع وتنفيذ الإطار المنظم لحماية المشردين داخليا، مع العمل قدر المستطاع على إدماج المبادئ التوجيهية فيه؛

(ج) توفير مجال للحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي لمختلف الأطراف الفاعلة المعنية بهذه المسائل حتى يتسنى تبادل المعلومات والخبرات؛

(د) في إطار عمليات السلام التي تشارك فيها هذه المنظمات، كفالة مراعاة الحقوق الأساسية للمشردين، لا سيما فيما يتعلق بالمصالحة بين المجتمعات المحلية.

٧٣ - وفي السياق نفسه، يود ممثل الأمين العام أن يوصي المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) مضاعفة الجهود من أجل تعزيز الحماية المقدمة إلى المشردين، وإدماج الحقوق الأساسية لهؤلاء في صلب أنشطته؛ وفي هذا الصدد، يدعو الممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى مواصلة وتعزيز أنشطتها بصفتها الكيان الرائد في مجال حماية المشردين الذين يواجهون حالات طوارئ معقدة؛

(ب) مواصلة العمل في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تنسيق أنشطته بشكل أفضل؛

(ج) تشجيع هيئات الأمم المتحدة على تطبيق الإطار المفاهيمي على الحلول المستدامة لصالح الأشخاص المشردين[١٢] الذين يواجهون حالات خاصة، وعرض ما يكون لها من تعليقات على اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وممثل الأمين العام؛

(د) دعوة لجنة بناء السلام إلى إدراج الحقوق الأساسية للمشردين في إطار مداولاتها مع مراعاة أن التجارب أظهرت أن عمليات السلام قد لا يُكتب لها الدوام في غياب حلول دائمة لمشاكل المشردين؛

(هـ) إيلاء عناية خاصة لحالة المشردين في إطار إجراءات الإنعاش المبكر وكفالة استمرار تقديم المساعدة إليهم إذا اقتضى الأمر ذلك؛

(و) دعوة المانحين إلى الإسهام في عمليات بناء السلام عن طريق مواصلة تقديم الدعم للبرامج المنفذة لصالح المشردين وضمان استمرار الحضور الميداني للمنظمات العاملة في هذا المجال في المراحل الانتقالية؛

٧٤ - وفي السياق نفسه، يود الممثل أن يوصي منظمات المجتمع المدني بما يلي:

(أ) مواصلة التعبير عن محنة المشردين داخليا وكفالة تعريف جميع الأطراف الفاعلة المعنية بمسائل التشرد الداخلي باحتياجاتهم وشواغلهم؛

(ب) مواصلة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان عند تنفيذ أنشطة المساعدة، والعمل على توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان للمشردين داخليا؛

(ج) مواصلة الحوار مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة وكافة الأطراف المعنية لتعزيز المساعدة والحماية المقدمتين إلى المشردين داخليا.